

مطل
كذلك كما انما في كتابنا
والا فاعلم ان من كان الموكلا
في يمينه سيقا الو

على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل اطلق ثم
ما ان الموكل وطالبه الورثة ببيان ما انفق ومصرفه
فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه هلغوه وليس
عليه بيان جهات الاتفاق وانما حصل انه ان اراد الخروج
من الضمان فالقول قوله وان اراد الوجوع فلا بد من البيعة
وفي الذميمة عن المنته دفع الى رجل الف درهم وامر ان
يشترى به عينا فجاء بالعد وقال اشترىته من هذا بالف
درهم وقال الاله لم تشتره وقد اخرجتك من الوكالة
فالقول قول المأخوذ واذا وكل الرجل رجلا يبيع ثيابا معين
فقال الاله من قد اخرجتك من الوكالة فقال الوكيل قد بعته
لم يصدق وخرج عن الوكالة قالوا هذا اذا كان الشيء
الموكل ببيعه قائما بيمينه فاذا اكلن هالكا فالقول
قول الوكيل مع يمينه يبرى الا الوكيل يقضي
الدين او قيل عليه ليمسك هذا الاله مستخفا الذي ذكره
اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اختلفت على عباد
المم بعض المفتين فافترق ما لا يقبل قول الوكيل
المذكور الابينة وتقرر الكلام بما دفع الشبهة والاولاهم
ان الوكيل اما ان يكون وكيله يقضي دين ثابت لموكله
في ذمته بغير اودين استغنى عنه الموكل بنفسه ووكله
في قبضه واذا ادعى الوكيل ابطال ما قبضه لموكله
اما ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي
كل منها يقبل قول الوكيل بيمينه لذمته ودعواه هلاك
ما جفت في يده كدعواه الا يصال بمقبولة لذمته بكل
حال

مطل
وهو ان يصراف درهم واحد
بشترى به عينا الو

مطل
واذا وكل الرجل رجلا يبيع
بشترى به عينا الو

مطل
الموكل اما ان يكون وكيله
يقضي دين ثابت لموكله
في ذمته بغير اودين استغنى
عنه الموكل بنفسه ووكله
في قبضه واذا ادعى الوكيل
ابطال ما قبضه لموكله

مطل
دعوى الوكيل هلاك ما قبضه
بشترى به عينا الو

حال واما مساوية قوله على موكله ليمسك يمينه فهو خارج بما
اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته
فلا تثبت به براءة الضمير الابينة بقيمها او تصديق الورثة
على قبض الوكيل ولو اتركوا ايضا لموكله واما
الوكيل يقضي ما استدانه الموكل فلا يبرى قوله على موكله
حال حياته اذا انكر قبضه على المفق به كما بعد موته فلا بد
من البرهان وهذا عبارة الولو الجبنة تعيد ما قد منها
قال ولو وكل يقضي وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل
قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة وقال دفعت اليه
صدق ولو كان دينه لم يصدق لان الوكيل في الموصفين
على امر الاله استثنى اي استثنى ان سببه على طرف
مجاز للذوق لكن من هذا امر الاله استثنى ان كان
فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان
على نفسه يصدق والوكيل يقضي الورثة فيما يحل في نفي
الضمان عن نفسه فيصدق والوكيل يقضي الدين فيما
يحل يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض
فلا يصدق اجمعي كما في فتاوى الولو الجبنة
عبارة ولو وكل يقضي وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل
قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال
دفعت اليه صدق ولو كان دينه لم يصدق انما ذكره
في ذمته تنوير الاله هاتان وذكر البيهقي ان مثل ما في
الولو الجبنة في الخلاصة والبارية لكن نقل عن اللسان
ما يكثر عليه الفرق المذكور ونفس عبارة البيهقي

مطل
سواء في مال الموكل على موكله
بشترى به عينا الو

Copy